الحال صحيحا **الكتاب الخامس في ادلة شتى** قال ابن الانباري اعلم ان
انواع الاستدلال كثيرة لا تحصر منها الاستدلال بالعكس كان يقال لو كان
نصب الظرف في خبر المبتدا بالخلاف لكان ينبغي ان يكون الاول منصوبا
لان الخلاف لا يكون من واحد وانما يكون من اثنين فلو كان الخلاف
موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الاول فاذا لم يكن الاول
منصوبا دل على ان الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني ومنها
الاستدلال بالعلة قال ابن الانباري وهو ضربان احدهما ان يبين علة
الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم والثاني ان
يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف لتعدم الحكم فالاول كان
يستدل من اعمل اسم ان المخففة فيقول انما عملت الثقيلة لشبهها
بالفعل وقد عدم بالتخفيف فذهب ان لا تعمل ومنها الاستدلال بعدم
الدليل في الشيء على نفيه قال ابن الانباري وهذا انما يكون فيما اذا ثبت
لم يخف دليله فيستدل بعدم الدليل على نفيه كان يستدل على نفي ان
الكلمات اربعة وانواع الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل ولو كان
على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص فلما لم يعرف
ذلك دل على انه لا دليل فوجب ان لا يكون الكلمات اربعة ولا
انواع الاعراب خمسة قال وقد زعم بعضهم ان النافي لا دليل عليه
وليس كذلك لان الحكم بالنفي لا يكون الا عن دليل كما ان الحكم
بالاثبات لا يكون الا عن دليل فكما يجب الدليل على المثبت يجب ايضا

على

على النافي ومنها الاستدلال بالاصول قال ابن الانباري كان
يستدل على ابطال ان رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بان
ذلك يؤدي الى خلاف الاصول لانه يؤدي الى ان يكون الرفع بعد
النصب والجزم وهذا خلاف الاصول لان الاصول تدل على ان الرفع
قبل النصب لان الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول فكما ان
الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب وكذلك تدل الاصول
ايضا على ان الرفع قبل الجزم لان الرفع في الاصل من صفات الاسما
والجزم من صفات الافعال فكما ان رتبة الاسما قبل الافعال فكذلك
الرفع قبل الجزم فان قيل ثبت ان الرفع في الاسما قبل الجزم في
الافعال فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم قلنا لان اعراب
الافعال فرع على اعراب الاسما واذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في الفرع
لان الفرع يتبع الاصل ومنها الاستدلال بعدم النظير ولم
يذكره ابن الانباري وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم وانما يكون دليلا
على النفي لا على الاثبات وقد استدل المازني في رد على من قال ان السين
وسوف يرفعان الفعل المضارع بانا لم نر عاملا في الفعل يدخل عليه
اللام وقد قال تعالى ولسوف يعطيك ربك قال في الخصائص وانما
يستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الاثبات فان قام
لم يلتفت اليه لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به
لا للحاجة اليه مثاله اندلس فان همزه ونونه زائدتان فوزنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)